



بيان صحفي ٣٠ يولييه ٢٠١٥

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٣٠ يولييه ٢٠١٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و ٩,٧٥% على التوالي، وكذا الإبقاء على سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٢٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين انخفاضاً شهرياً قدره ٠,٧٠% خلال شهر يولييه ٢٠١٥ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,١٩% خلال شهر مايو ٢٠١٥. في حين انخفض المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١١,٣٩% في يولية من ١٣,١١% في مايو ٢٠١٥ مدعوماً جزئياً بتأثير فترة الأساس من العام الماضي. ويرجع معظم التطور الشهري الى انخفاض أسعار الخضروات الطازجة الذي حد منه جزئياً ارتفاع أسعار السلع الغذائية الأخرى. من ناحية أخرى سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً قدره ٠,٦١% في يولييه ٢٠١٥ مقابل معدل قدره ٠,٦٥% في مايو ٢٠١٥، في حين ظل المعدل السنوي للتضخم الأساسي في معظمه دون تغيير، مسجلاً ٨,٠٧% في يولييه ٢٠١٥. وتجدر الإشارة الى أن الانخفاض في الأسعار العالمية لمعظم السلع سيحد من المخاطر الصعودية للتضخم الناجمة عن صدمات العرض المحلية.

وقد حقق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ٤,٣% خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل معدل نمو قدره ٥,٦% خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ مدعوماً بارتفاع قياسي لمعدل النمو في الربع الأول. ويأتي ذلك بعد أن سجل معدل نمو قدره ٢,٢% خلال عام ٢٠١٤/٢٠١٣. إن التوسع في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ جاء على خلفية استمرار النمو في قطاع الصناعة بالإضافة الى ارتفاع معدلات النمو في قطاع السياحة بعد فترة انكماش، ويأتي ذلك على الرغم من استمرار الانخفاض في قطاع الاستخراجات. وفي ذات الوقت، وعلى الرغم من اتساع العجز في الميزان التجاري والذي يحد من نمو الناتج المحلي، إلا أن نمو الاستثمارات ساهم بصورة ايجابية للربع الرابع على التوالي. وبمنظرة مستقبلية، فعلى الرغم من أن الاستثمارات الموجهة الى المشروعات المحلية الكبرى من المتوقع أن تساهم في زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي قد تأتي على خلفية المخاطر النزولية المحيطة بالاقتصاد العالمي والتي مازالت مستمرة في ظل التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو في الاقتصاديات الناشئة.

وبناءً على ما سبق، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي تعد مناسبة في ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط
وكيل المحافظ - قطاع السياسة النقدية
ت: ٢٧٧٠١٣١٥
بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg